الانتصار

الاشتراكية هي المستقبل نبنيها معاً

نشرة غير دورية يصدرها الحزب الشيوعي المصري

مارس ٢٠٢١

اقرأ في هذا العدد

الافتتاحية : مائة عام على تأسيس أول حزب شيوعي بمصر

بهيجة حسين : التطعيم ضد الكورونا ضرورة ملحة لمواجهة الوباء

لا مساومة علي مجانية التلقيح

المهندس معتز الحفناوي : أزمة سد النهضة

ثلاثة أشهر شديدة الخطورة على الأمن القومي المصري

تبطين الترع والمصارف المصرية.. التكلفة والفوائد

حسن بدوي وملف هام عن الحديد والصلب

انهيار العقار وانقلاب القطار "حلقة في مسلسل الفساد والإهمال"

طارق الهواري يكتب عن : تحويل التعليم إلى مجال للاستثمار المحلي والأجنبي يهدد الهوية المصرية والتنمية الوطنية وحقوق الفقراء

أحمد عبد الفتاح يكتب عن : قصة تَحَوَّل.. من المصنع إلى المرسم عن الفنان المصري المعاصر " فتحي عفيفي " ابن الطبقة العاملة

الافتتاحية

مائة عام على تأسيس أول حزب شيوعي بمصر

(1921 - 2021)

يعتز الحزب الشيوعي المصري بمرور مائة عام على تأسيس أول حزب شيوعي في القارة الأفريقية والساحة العربية، حيث تأسس أول حزب يتبنى الماركسية اللينينية باسم "الحزب الاشتراكي المصري" يوم 28 أغسطس عام 1921. وكان حزباً علنياً عقد مؤتمره الأول في 30 يوليو 1922 وتقدم بطلب للانضمام للأممية الثالثة (الكومينتيرن)، ثم نجح الحزب في عقد مؤتمر الثاني يومي 6 و7 يناير 1923، والذي قرر تسميه الحزب "بالحزب الشيوعي المصري" وأقر البرنامج العام للحزب وانتخب لجنة المركزية.

ويمتد النضال الاشتراكي عميقاً متجذراً في التربة السياسية والاجتماعية لمصر عبر عقود طويلة محركاً وفاعلاً بين صفوف الكادحين من العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين، مدافعاً بثبات عن حرية الوطن ضد الاحتلال والتبعية، وحرية المواطن ضد الاستبداد والقهر والاستغلال.

وهكذا يمكننا القول بأن ولادة الدعوة الاشتراكية المصرية وطرح شعاراتها بقوة ملهمة أنما هو نتاج لذلك التفاعل الحي والخلاق بين نضالات وكتابات مفكرين ومناضلين أسهموا جميعاً في صياغة الفكر والوجدان المصري الحديث منذ منتصف القرن الـ 19 وحتى الآن؛ فلقد امتزجت الاشتراكية على الدوام بالعمل الوطني والوعي التقدمي والفكر العقلاني وعبرت طوال مسيرتها النضالية عن روح شعب مصر وتطلعاته.

ولقد كان للشيوعيين المصريين على الدوام إسهام أصيل في معارك الوطن وثوراته، بدءاً من ثورة 1919 وعبر الفترة الممتدة حتى عام 1946 حيث نجح الشيوعيون في تأسيس "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" التي قادت النضال الوطني والمقاومة الشعبية ضد الاحتلال انتهاءً بجلاء الانجليز وانحسارهم في منطقة القناة، كما ساهم الضباط الشيوعيون من خلال حركة الضباط الأحرار في إنجاز ونجاح ثورة يوليو 1952، ولعب الشيوعيون دوراً حيوياً في قيادة المقاومة الشعبية في بورسعيد عام 1956 في مواجهة العدوان الثلاثي، وكان للشيوعيين المصريين مواقفهم المشهودة والمتواصلة في مواجهة العدو الصهيوني، ودعم نضال الشعب الفلسطيني، ومواجهة الامبريالية الأمريكية، ومقاومة التبعية.

وعلى الصعيد الاجتماعي خاض الشيوعيون طوال مائة عام معارك الطبقة العاملة المصرية والفلاحين والطلاب والمثقفين، مدافعين عن مصالح كل الكادحين والفقراء من أبناء الشعب المصري، مسطرين بتضحياتهم تراثاً غنياً من النضال الطبقي والوطني الشجاع، قدموا فيه عشرات الشهداء ومئات الأبطال الذين تحملوا سنوات طويلة في السجون والمعتقلات، دفاعاً عن معتقداتهم وأفكارهم النبيلة وعن الشعب المصري العظيم.

وعلى الصعيد الفكري والثقافي والإعلامي لعب الحزب الشيوعي دوراً بالغ الأهمية في إثراء الثقافة الوطنية المصرية ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، وأسهم الشيوعيون على نحو مشهود في تشكيل الوعي والوجدان المصريين، وتركوا بصمات واضحة على كافة مناحي الإبداع الثقافي والفكري والأدبي والفني، وفي تكوين المشهد الثقافي المصري في كافة ميادين الأدب والفن والمعرفة.

وفي أول مايو 1975 تم الإعلان عن إعادة تأسيس "الحزب الشيوعي المصري" تأكيداً على أهمية الوجود المستقل لحزب الطبقة العاملة، وضرورته لإنجاز أهداف مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وصولاً لتحقيق الاشتراكية، وليصحح بشكل عملي الخطأ التاريخي بحل التنظيمات الشيوعية عام 1964، وليمثل امتداداً نضالياً لتاريخ نضال الحركة الشيوعية المصرية مستلهماً إيجابياتها وناقداً لسلبياتها وحافظاً لتراثها ومخلصاً لكل تضحياتها وأرواح شهدائها.

ولقد ساهم حزبنا إلى جانب الأحزاب والقوى الوطنية والتجمعات الشبابية والشعبية من خلال المعارك المتواصلة والاحتجاجات الشعبية المتصاعدة ضد نظام الردة والتبعية والفساد الذي جثم على صدر مصر منذ منتصف السبعينات واستمر لأكثر من أربعين عاماً طوال عهدي السادات ومبارك، مما مهد الأرض لتفجير ثورة الشعب المصري بموجتيها: 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 والتي لم تحقق حتى الآن كامل أهدافها في تحقيق ديمقراطية المشاركة الشعبية الحقيقية والعدالة الاجتماعية وبناء الدولة المصرية المدنية الحديثة وإنهاء التبعية.

ولقد كان من نتائج هذه الثورة إعلان حزبنا استئناف نشاطه العلني من ميدان التحرير في أول مايو 2011 متواكبا مع العيد السادس والثلاثين لإعادة تأسيس الحزب والعيد العالمي للعمال. وهكذا يتضح مدى عمق وأصالة التراث الفكري والتقاليد النضالية التي ينطلق منها ويواصل مسيرتها الحزب الشيوعي المصري، مما جعل تاريخ الحزب ونضاله جزءاً لا يتجزأ من تاريخ النضال السياسي للشعب المصري وسعيه ليكون حزباً لكل المصريين المتطلعين إلى مصر حرة وديمقراطية واشتراكية.

"الانتصار"

التطعيم ضد الكورونا ضرورة ملحة لمواجهة الوباء

لا مساومة علي مجانية التلقيح

بهيجة حسين

وهكذا عاشت البشرية عاما ستظل ذكراه وتفاصيل ما حدث في أيامه جزءاً من ذكريات وحكايات من عاشوه . حكايات و ذكريات ستتوارثها الأجيال ولعشرات السنين عن الآباء والأجداد .

إنه عام " كوفيد 19 " واسم الدلع "كورونا"، وكما تعلم البشرية أنه ذات صباح من أيام شهر ديسمبر عام 2019 أعلنت منظمة الصحة العالمية ظهور وباء قاتل في الصين. وأيام قليلة مرت واجتاح الفيروس العالم وأصيبت البشرية بجائحة الوباء، الذي أصاب 123مليوناً و437 ألفاً، وقضي على 2 مليون و6722 إنسان.

وبالتأكيد أصاب مصر ما أصاب غيرها، وكان لها حصة في الإصابات وصلت إلي 185922 مصاباً ووصلت الوفيات إلي 10954 متوفى وفقا للأرقام الرسمية لوزارة الصحة، وإن كان من المتوقع أن تكون الأعداد الفعلية أكبر بكثير. وذلك لأن الفروق الكبيرة بين ما سجلته دفاتر المستشفيات والإصابات الفعلية تمثلت في من أصيبوا وتعافوا دون اللجوء للمستشفيات، كما أن أعداد الوفيات الواقعية فاقت المسجل رسميا وذلك لحدوث الوفاة خارج المستشفيات لأسباب منها عدم اللجوء للمستشفيات، ومنها إخفاء الإصابة بعد حالة الهلع التي أصابت المجتمع مع الجائحة، وقد اعتبرتها فئات، من بينها متعلمون، عاراً لابد من إخفائه، كما لابد أن نذكر حالة الارتباك التي أصابت أجهزة الدولة المعنية خاصة الإعلامية والصحية، والتي لم تقدم جهدا للتوعية بطبيعة الفيروس. ربما يعود ذلك لحالة الارتباك التي أصابت العالم كله من تفشى فيروس قاتل غير معروف، ووصل الأمر إلي رفض دفن ضحايا الفيروس في مقابر أسرهم اعتقاداً بأن الجثث حاملة للفيروس هي بالتالي ناقلة للعدوى، ووصل منع دفن الضحايا إلي تدخل الشرطة والجيش لإتمام عمليات الدفن، والتي كان من بينها ضحايا ـــــ يتبع

الطواقم الطبية التي قضت وهي تقاوم الفيروس الشرس في المستشفيات.

ومرت الشهور المرعبة في ظل الإغلاق، وأصبح العالم مسكناً للأشباح، حتى بدأت بعض نتائج البحث العلمي في الظهور حول طبيعة الفيروس، واستخدام بروتوكولات علاجية ساعدت في تعافى نحو 70 مليون مصاب في العالم، وتعافى نحو 145ألف مصاب في مصر.

ومع جهود البحث العلمي تأكد أن أهم سلاح للمواجهة مع اتباع الإجراءات الاحترازية هو التطعيم بلقاح مضاد. وكما عاش العالم حالة الرعب من الفيروس عاش انتظار نتائج الأبحاث العلمية، وأعلن عن عدد من اللقاحات أنتجتها مراكز الأبحاث في الصين، بريطانيا، وروسيا. ورغم تأكيد العلماء أن طوق النجاة من الموت بسبب مضاعفات الإصابة هو الحصول علي اللقاح، فقد أثيرت حوله عاصفة من التشكيك المبرمج والمقصود في إطار الحروب الرأسمالية في ميادين التنافس بين شركات الأدوية. استندت الدعاية المضادة للقاح إلي عدة أسانيد من أهمها:

1 ـ سرعة التوصل للقاح قياساً بما هو معروف تاريخياً حول المدد التي تصل لعدد من السنوات التي استغرقها قديما الوصول للقاحات التقليدية التي عرفتها البشرية.

2 ـ أن اللقاح لم يختبر علي أعداد كافية من الحالات الخاضعة للاختبار للتأكد من أمانه وفعاليته.

وقد تم الرد علي التخوفات استناداً للتقدم العلمي الذي تشهده البشرية الآن، كما أن البحث العلمي والاكتشافات العلمية لم تعد جهداً فردياً، بل هي جهد جماعي يتم في مراكز بحثية متخصصة ويقوم به فريق عمل متخصص ومؤهل علمياً بأحدث ما وصلت له البشرية من علم وتكنولوجيا. أما ما يتعلق بعدد من تم اختبار اللقاح عليهم للتأكد من مأمونيته وفعاليته فقد أكدت منظمة الصحة العالمية والمؤسسات العلمية في مصر والدول المنتجة أنه تم تجريبه، وتم تطعيم الملايين به خاصة في الصين، ولم تحدث مضاعفات خطيرة بعد التطعيم.

إذن، ووفقاً لما توصل إليه البحث العلمي ونتائجه وما يوصي به كبار الأطباء الذين تم استطلاع توصياتهم، فقد أكدوا أن:

اللقاح ضرورة للسيطرة علي الوباء، ولابد من تنظيم حملات قوية للتلقيح، حيث تستهدف الدول تطعيم من 65 إلي 70% من سكانها لحصار انتشار الوباء.

وهذا يستلزم تكثيف الإعلام بأهمية وسرعة الحصول علي اللقاح. وتوفير أماكن قريبة ومناسبة ومجهزة لتلقي اللقاح ، مع تسهيل إجراءات التسجيل للحصول عليه.

ونؤكد أن الحصول علي اللقاح مجاني، ورفض أية دعاوي بدفع رسوم أو مقابل له، فالتطعيم ضد الأوبئة والأمراض مجاناً حق إنساني مستقر منذ عرفت البشرية اللقاحات.

أزمة سد النهضة

ثلاثة أشهر شديدة الخطورة على الأمن القومي المصري

معتز الحفناوى

تمر مصر بتهديدات خطيرة على أمنها القومي خلال الثلاثة أشهر القادمة حتى 30 يونيو 2021 تتمثل في تهديد اثيوبيا ببدء الملء الثاني لبحيرة سد النهضة بحوالي 13 مليار متر مكعب من مياه الفيضان، وذلك بدون التوقيع على اتفاق ملزم يضمن لمصر والسودان حقوقها المائية، ويمنع مخطط اثيوبيا ومن هم خلفها من استغلال سد النهضة في تعطيش الشعبين المصري والسوداني وبوار أرضهما الزراعية ، وإعاقة أية خطط للتنمية في البلدين، وبالتالي التحكم فيهما سياسياً.

يتبع

وبسبب خطورة عدم وصول حصة مصر المائية خلال هذا العام والعام التالي مما يعنى استنزاف المخزون في بحيرة السد العالي لتبقى مصر بعد ذلك رهينة ما تسمح أثيوبيا بمروره من سد النهضة الى السودان ومصر، وإذا ما فشلت الجهود المصرية السودانية أفريقياً ودولياً لإجبار أثيوبيا على توقيع اتفاق جماعي نهائي يضمن حقوق كل الأطراف المائية والتنموية، فإن خيار استخدام الحل العسكري يفرض نفسه كخيار أخير لا مفر منه أمام مصر والسودان لحماية حق شعبيهما في الحياة والتنمية، خلال الشهور الثلاثة المقبلة قبل ملء بحيرة سد النهضة.

إن العناد الأثيوبي يستند على دعم أطراف خارجية لها، في ظل غيبة الدور المصري أفريقياً وعربياً لسنوات طويلة ماضية ، ولهذا فإن التحرك المكثف والقوي لاستعادة دور مصر أفريقياً ضرورة أمن قومي لمصر، وأيضاً أمن السودان القومي، سواء في ظل ممارسة التفاوض مع أثيوبيا أو في ظل الاضطرار لخيار المواجهة العسكرية، سواء كانت عبر عمليات جزئية أو بمواجهة شاملة على الحدود السودانية الأثيوبية.

كما أن الصراعات القبلية داخل أثيوبيا والتي بلغت ذروتها في إقليم تِجراي بالحرب العنيفة يدفع النظام الأثيوبي للعناد بشأن سد النهضة واتخاذه ذريعة لتوحيد الأثيوبيين وتجاهل ما تعانيه القبائل والقوميات في أثيوبيا من تفرقة واضطهاد سياسي وأوضاع اقتصادية واجتماعية متردية، إلا أن هذه النزاعات يمكن أن تكون عوامل يمكن استخدامها لإضعاف موقف نظام أثيوبيا.

ولهذا فإن الأشهر الثلاثة المقبلة خطيرة جداً على أمن مصر، فإما أن ننجح في فرض عدم بدء الملء الثاني من خلال المفاوضات تحت إشراف الرباعية الدولية، أو أن نلجأ للخيار العسكري لتعطيل السد، وفى هذه الحالة فإن مصر ستكون بموجب اتفاقية الدفاع المشترك مع السودان في مواجهة شاملة على الحدود السودانية الاثيوبية، وهى حرب قد تستمر لفترة طويلة مع الجيش الأثيوبي والمليشيات المسلحة التي تدعمها أثيوبيا لإحداث فوضى سياسية على الحدود الجنوبية للسودان، أو تنجح السودان ومصر في فرض تأجيل الملء الثاني إلى الفيضان القادم، مما يتيح فرصة أكبر لمزيد من الضغط الدولي على أثيوبيا للتوقيع على اتفاقية ملزمة تعطى مصر حق المشاركة في إدارة السد والحفاظ على كامل حقوقها المائية، وكذلك لاستخدام كافة العوامل التي يمكنها أن تجبر أثيوبيا على التخلي عن عنادها، بما فيها تفعيل الدور المصري خاصة في دول الجوار مع أثيوبيا، والتي لها امتدادات قبلية داخلهاO

تبطين الترع والمصارف المصرية.. التكلفة والفوائد

م - ال

اعتمدت الحكومة خطه لتبطين الترع والمصارف الزراعية الرئيسية والفرعية على كافة الأراضي الزراعية على مرحلتين تنتهى فى عام 2027، وقد بدأت فعلاً المرحلة الأولى، والتي تستهدف تبطين الترع بأطوال تصل إلى 3500 كيلو متر حتى نهاية عام 2024، بتكلفة حوالى 170 مليار جنيه، وتستكمل في المرحلة الثانية بأطوال 3000 كيلو متر لباقي الترع والمصارف لنصل الى المساقى ومصارف الحقول بتكلفة حوالى 150 مليار جنيه 0

ولهذا المشروع القومي فوائد عظيمة تتمثل

في الآتي :

1. يوفر 10% من استهلاك المياه المخصصة للزراعة بما يوازى 5 مليار متر مكعب مياه.
2. يصل بالمياه إلى نهايات الترع بالتدفقات المناسبة، مما يمنع فقد جزء من المحاصيل نتيجة لعدم وصول المياه او وصولها بصورة شحيحة 0
3. يقضى على مشكلة ورد النيل وما تستهلكه من مياه وما تسببه من أضرار صحية 0
4. يمنع تلوث مياه الزراعة بالجراثيم والحشائش الضارة، مما يساعد على القضاء نهائيا على فيروسات وجراثيم تسبب الكثير من الأمراض المتوطنة، وهو ما يعتبر نقلة نوعية في صحة وحياة اهل الريف.
5. يكمل منظومة التحكم في المياه الموجهة للترع الرئيسية والفرعية حسب الحاجة، مما يمكن من عدم استهلاك المياه غير المطلوبة في ترع محددة في اوقات محددة.
6. تسهيل الملاحة النهرية مما يساعد على نقل المنتجات الزراعية بتكلفة أقل 0
7. وصول مياه المصارف إلى محطات التنقية وإعادة التدوير بدون نسبة فقد كبيرة وبطريقة صحية.

وقف تصفية الحديد والصلب يتطلب إرادة سياسية

صمود العمال والحملة الشعبية ضرورة لحماية الصناعة كأساس لتنمية وطنية

حسن بدوي

منذ سنوات طويلة تقترب من الأربعين عام، كتب مئات الباحثين والمفكرين والاقتصاديين والسياسيين والقيادات النقابية والعمالية والمراكز البحثية مئات المقالات والدراسات عن أسباب تعثر شركة الحديد والصلب المصرية، موضحين أنه تم تخسيرها عمداً، وأن نهوضها وتطورها ممكن، وعن الشركات الأجنبية الروسية والأوكرانية والإنجليزية التي تقدمت بعروض لتطوير الشركة المصرية وبتكاليف ممكنة، وعن إصرار الحكومات المتعاقبة عن تجاهل كل تلك الدراسات والعروض، لأن هناك هدف محدد منذ 47 عاماً، وهو ضرب وتصفية أي مشروع وطني للتنمية في مصر، ووضع كل العقبات أمام إمكانية تخلص مصر من حالة التبعية لرأس المال العالمي.

وكان من بين الجهود البحثية المصرية تلك الدراسة التي أعدها الرفيق النقابي الراحل بشركة الحديد والصلب،(مصطفى نايض علي)، أمين العمال السابق بحزب التجمع، والتي نشرتها "الانتصار" في عدد مارس 2016. وحتى لا نكرر كل ما سبق طرحه، وتصم الحكومات المتعاقبة الآذان عنه دعونا نقدم إجابة للتساؤل الأهم: ما هو الأمر الجوهري في تلك القضية الذي ربما لم تتطرق إليه كل الآراء والدراسات والبحوث السابقة ؟ وما هي المسألة الرئيسية التي بحلها يمكن حل ليس مشكلة

الحديد والصلب فقط، بل حل مشكلة امتلاك مصر مشروعاً وطنياً للتنمية الشاملة المستدامة ؟

الإجابة باختصار وبوضوح هي مسألة الإرادة السياسية.. كيف ؟

تعلم الأغلبية الساحقة من المصريين، بل وحتى أعداء مصر، أن قرار إنشاء شركة الحديد والصلب المصرية في 27 مايو 1954، بعد عامين من قيام ثورة 23 يوليو 1952، الصادر بمرسوم رئاسي من الرئيس جمال عبد الناصر، كان إعلاناً عن توجه السلطة وقتها لبناء صناعة وطنية متطورة كأساس للتنمية الاقتصادية، فكانت الشركة أساساً لقيام كل الصناعات الهندسية والمعدنية التي أقيمت بعدها، بل وساهمت بشكل فعال في دعم كل القطاعات الاقتصادية، كالبناء والتشييد وغيرها، فضلاً عن مساهمتها الكبرى في بناء السد العالي، وفي التجهيزات العسكرية خلال حرب الاستنزاف استعداداً لمعركة العبور.

وتعلم تلك الأغلبية أيضاً أن قرار الجمعية العمومية للشركة الآن بتصفية الشركة، بضوء أخضر من السلطة، جاء تتويجاً لسياسة معايرة وتوجهات أخرى بدأت عام 1974 هدفها تحقيق مصالح جديدة مختلفة الطبقة الجديدة التي بدأت تتضخم ثرواتها منذ السبعينات لتتحول من قطط سمان إلى تماسيح ثم حيتان، ومن ثم أصبحت تمتلك الثروة والسلطة وتهيمن على المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية والإعلامية والتعليمية والثقافية، والتي تلاقت مصالحها مع مصالح الشركات العملاقة متعددة الجنسيات في الدول الإمبريالية التي يمثلها وينقل شروطها وينوب عنها في التفتيش على ميزانيات الدول التابعة لها مؤسسات مالية دولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي، تربط بين القروض والمساعدات وتوجيه الدول المانحة والاستثمارات الأجنبية وبين قرارات مالية وضريبية وقوانين وتشريعات ينبغي إصدارها محلياً عبر السلطات التنفيذية والتشريعية في مصر.

تلك الطبقة الجديدة المتحكمة في مصر تريد التوسع في الاستيراد لا الإنتاج، تريد انسحاباً كاملاً للدولة من مجالات الإنتاج والخدمات والتوظيف والتعليم والصحة لتكون سوقاً مفتوحاً لها، أو للأجانب الذين يشكلون ظهيرهم أو حليفهم أو حاميهم وراعيهم، ينتهي باحتكارات محدودة في كافة المجالات، تريد فوضى السوق لا ضبطه، تريد المضاربات في الأراضي والبورصة وسوق المال والسمسرة والوكالة للشركات الأجنبية، تريد الأنشطة ذات الربح السهل السريع لا المشروعات المرتبطة بتنمية المجتمع اقتصادياً، ترفض المسئولية الاجتماعية وإن كانت تقبل بترك بعض الفتات لغسيل أو تطهير الثروات تحت اسم التكافل أو أي أسماء ترويجية لهم.

هكذا هي المسألة، ليست مسألة خسائر متراكمة كما اعتاد الوزراء والإعلام التابع لهم أن يطلقوه كستائر دخان لإخفاء حقيقة وجوهر السياسة التي تحكم مصر منذ 47 عاماً، بل هي بوضوح مسألة إرادة سياسية لم تكن تريد معالجة أسباب الخسائر، بل كانت على العكس تتخذ من القرارات ما يعمق خسائر الشركة، ولم تكن تريد محاسبة أي إدارة تعثرت الشركة تحت قيادتها لأنها تعلم أن للخسارة أسباب كامنة في القرارات السيادية السياسية، مثل الفصل بين شركة الكوك التي تمد الحديد والصلب بفحم الكوك اللازم لتشغيل الأفران وبين شركة الحديد والصلب وإلزامهما بالتعامل وفق معايير السوق الحر، ومثل تحميل الحديد والصلب بأسعار

للكهرباء والطاقة أعلى بكثير من تلك التي تتعامل بها الدول الرأسمالية مع صناعة الصلب فيها.. هي سياسة تريد التخلص من التصنيع الثقيل وتصفية قلاع الصناعة التي تشكل الأساس الرئيسي للتنمية الوطنية الشاملة المستدامة، سياسة الدوران في فلك التبعية لرأس المال العالمي والاعتماد على الخارج في سد احتياجاتنا استيراداً للغذاء والدواء والسلاح ووسائل النقل والمواصلات، وحتى طرق التعليم والثقافة الرأسمالية وغيرها مع السماح ببعض الصناعات التي لا يضير هذا الخارج إقامتها في مصر لأنها لن تحقق تنمية وطنية حقيقية.

ولهذا فإن صمود عمال الشركة وقادتهم النقابيين والأحزاب والقوى الوطنية والمنظمات الجماهيرية المشاركة في الحملة الشعبية لحماية الحديد والصلب والصناعات الوطنية، وتكثيف جهودهم في كافة الاتجاهات السياسية والقانونية والبرلمانية والنقابية والجماهيرية والإعلامية والبحثية ضروري كأداة ضغط لفرض سياسة تنمية وطنية بديلاً لسياسة التبعية، وسياسة تعظيم الإنتاج وصروح الصناعة بدلاً من سياسة الاعتماد على الخارج بالاستيراد والقروض والمنح التي تستلزم تنازلات.

حزبنا وعمال الصلب في المعركة ضد تصفية الشركة منذ البداية

ـ الانتصار

ما أن صدر قرار الجمعية العمومية لشركة الحديد والصلب المصرية يوم 11 يناير الماضي بتصفية الشركة، حتى تفاعل الحزب الشيوعي المصري سريعاً متضامناً مع عمال الشركة ضد قرار التصفية، وأصدر المكتب السياسي للحزب يوم 12 يناير بياناً بهذا الشأن وصف فيه القرار بالكارثة وأكد أن "مقاومة تصفية الصناعات المصرية ليست قضية عمال هذه الشركة منفردة أو تلك، بل هي قضية كل العمال والكادحين والغالبية العظمى من الشعب المصري، وتتطلب أعلى درجات التضامن في ما بينهم لحماية حقوقهم في العمل وحقوق أسرهم في الحياة الكريمة، كما أنها قضية وطنية تستحق توحيد جهود كل الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية التي يعنيها حاضر ومستقبل مصر وشعبها".

وتراكم الغضب العمالي حتى قرر نحو 7500 عامل بالشركة يوم 17 يناير الاعتصام مطالبين بإلغاء القرار والاستماع لآراء العمال والفنيين التي سبق أن طرحوها منذ سنوات طويلة للنهوض بالشركة وتعظيم إنتاجيتها وتطويرها، وأصدرت اللجنة النقابية للعاملين بالشركة بياناً أكدت فيه اعتراضها على قرار التصفية وقرارها باتخاذ كافة الإجراءات القانونية للحفاظ على الشركة وحقوق العمال.

وفور بدء الاعتصام، أصدر مكتب العمال المركزي بالحزب الشيوعي المصري بياناً أكد فيه على تضامنه الكامل مع العمال المعتصمين "من أجل الحفاظ على الصناعة الوطنية والممتلكات العامة بالطرق السلمية وكما شرعتها المعايير والمواثيق الدولية" وأكد البيان "أن وعي عمال الشركة وإيمانهم بالمصلحة الوطنية وتمسكهم بوحدتهم وثقتهم بأنفسهم وقيادتهم هو السبيل الوحيد لانتصارهم وتحقيق مطالبهم المشروعة".

ورفض العمال ما عرضته الحكومة عليهم من إغراءات للتخلي عن الشركة وتسريحهم مقابل تعويضات مالية واستمر اعتصامهم لأكثر من 15 يوماً.

وعندما قام رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية المهندس محمد السعداوي، بصحبة أمين عام اتحاد نقابات العمال الحكومي، محمد وهب الله، بزيارة إلى شركة الحديد والصلب يوم 21 يناير، وتحدث إلى العمال في محاولة لإقناعهم بقبول قرار التصفية، وتقديم وعود بحصولهم على مكافآت مجزية عند تسريحهم، كان رد العمال حاسماً وفورياً بتمسكهم بكافة مطالبهم وعلى رأسها إلغاء قرار التصفية ووضع خطة لتطوير الشركة، وأعلنوا استمرارهم في الاعتصام وعدم قبول أي تسوية مالية.

ومع استمرار إصرار الحكومة على المضي في قرار التصفية، وتجاهلها صوت العمال وغضبهم، اتسعت دائرة الرفض لهذا التوجه الحكومي لتتأسس الحملة الشعبية لحماية الحديد والصلب والصناعات الوطنية من الأحزاب والنقابات والمنظمات الجماهيرية والمراكز الحقوقية والشخصيات العامة الرافضة لهذا القرار ولهذا التوجه الحكومي بتصفية الصناعات الثقيلة الوطنية، ومن بينها الحزب الشيوعي المصري.

ـ الانتصار

الحملة الشعبية تتضامن مع عمال الصلب أمام القضاء

المحكمة تؤجل نظر دعوى إلغاء قرار تصفية الشركة إلى 24 مايو

قررت الحملة الشعبية لحماية الحديد والصلب والصناعات الوطنية، في اجتماعها يوم 14 مارس 2021، التضامن مع عمال الصلب في الدعوى المقامة منهم أمام محكمة القضاء الإداري لإلغاء قرار تصفية الشركة، وحضر ممثلون للحملة في الجلسة التي عقدتها المحكمة لنظر الدعوى يوم 22 مارس متضامنين مع العمال وهيئة الدفاع عنهم. وأجلت المحكمة في تلك الجلسة النظر في الدعوى إلى جلسة ٢٤ مايو المقبل للاطلاع والمذكرات.

وكان عددٌ من عمال الشركة بالتعاون مع دار الخدمات النقابية والعمالية، المشاركة في تأسيس الحملة الشعبية لحماية الحديد والصلب، قد أقاموا هذه الدعوى ضد كلٍ من رئيس مجلس الوزراء بصفته، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار بصفته، ووزير قطاع الأعمال العام بصفته، ورئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة لشركة الحديد والصلب المصرية بصفته، طالبين إلغاء القرار الصادر بتصفية الشركة، وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ هذا القرار. وتتشكل هيئة الدفاع عن العمال من المحامين د. أحمد حسن البرعي، أستاذ التشريعات الاجتماعية ووزير القوى العاملة الأسبق، ود. محمد طه عليوة، عضو مجلس الشيوخ، ومحسن البهنسي، وأشرف الشربيني، ورحمة رفعت.

الحملة الشعبية لحماية الحديد والصلب توسع نطاقات تحركها

في اجتماعها يوم 14 مارس 2021، التقت الحملة الشعبية لحماية الحديد والصلب والصناعات الوطنية مع النائبة نشوى الديب، عضو مجلس النواب المصري، ود. محمد طه عليوة، عضو مجلس الشيوخ، والنائبين السابقين طلعت خليل ود. محمد عبد الغني - بحضور عدد من القيادات الحزبية والنقابية وعاملين في شركة الحديد والصلب.

وقدمت الحملة مذكرة تفصيلية تضم أوراقاً بحثية (صاغها خبراء ومتخصصون في الحملة) ، إلى النواب حول أوضاع الشركة وأهميتها الاستراتيجية وأسباب خسائرها، وتعمد تخسيرها، ومقترحات وآليات تطويرها وتحديثها، تضم خطة إنقاذ عاجلة، وأخرى متوسطة وثالثة طويلة الأجل.

وقررت الحملة أن تتقدم بهذه المذكرة البحثية إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء المعنيين، وتشكيل وفد لمقابلة رؤساء وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وحثهم على

التصدي لقرار تصفية الشركة، وذلك بجانب تحركاتها القانونية لوقف القرار الذي يستهدف هدم أحد أهم قلاع الصناعة المصرية.

وتم الاتفاق على عقد مزيد من الندوات والموائد المستديرة التي تضم خبراء وفنيين في هذا المجال لعرض أبعاد القضية على المسئولين والرأي العام.

وأعدت الحملة عريضة لجمع التوقيعات عليها من المواطنين صدرتها بعبارة "عشان أمن ونهضة بلدنا.. ورزق عمالنا ومستقبل ولادنا" .. نرفض تصفية "الحديد والصلب" ونطالب بتطويرها وليس تدميرها. وكانت الحملة الشعبية لحماية الحديد والصلب قد تأسست يوم 21 يناير الماضي عقب مشاورات جرت بين أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية وحقوقية وشخصيات عامة، شارك فيها حزب الكرامة، والحزب الاشتراكي المصري، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الدستور، والحزب العربي الناصري، وحزب الوفاق، وحزب المحافظين، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب العيش والحرية، والجبهة الوطنية لنساء مصر، ودار الخدمات النقابية، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقيادات نقابية من شركة الحديد والصلب والنقابة العامة للصناعات المعدنية، ونقابة الضرائب العقارية، وخبراء اقتصاديون، ومبادرة الاكتتاب الشعبي، وانتهت إلى ضرورة إطلاق الحملة وتوسيع نطاقها وضفر كل المبادرات في اتجاه واحد لتشكيل كتلة ضاغطة لحماية الصناعة الوطنية وقاطرتها الحديد والصلب والتصدي لمخطط التصفية ببدائل علمية وإرادة شعبية دفاعا عن التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأمن المجتمع .

تضامن عربي ودولي واسع مع عمال الصلب المصريين

ـــ الانتصار

توالت برقيات ورسائل التضامن العربية والدولية مع عمال شركة الحديد والصلب المصرية فور بدء العمال اعتصامهم ضد قرار تصفية الشركة يوم 17 يناير الماضي.

** في 19 يناير أصدر "تجمع العمال الأحرار بالشركة الليبية للحديد والصلب" بياناً أعلن فيه "عن تضامنه الكامل مع "الموقف الوطني المشرف لعمال شركة الحديد والصلب المصرية، في رفضهم للقرار الصادم بتصفية الشركة، التي تعتبر أول صرح عربي في الصناعات الثقيلة والاستراتيجية"، وأن "المساس به يعتبر مساساً بأكبر المكتسبات الوطنية، التي تحققت منذ أكثر من ستين عاماً". واختتم البيان بقوله "معاً من أجل الوقوف صفاً واحداً ضد سياسات الخصخصة وتصفية القطاع العام".

** وفي 29 يناير أصدر الاتحاد العربي للنقابات بياناً أكد فيه أن قرار تصفية شركة الحديد والصلب المصرية "استهتار تام بمصالح أكثر من 8000 عامل"، معبراًعن "تضامنه مع عمال شركة الحديد والصلب وعائلاتهم وعن إكباره لكل مبادرات التصدي لقرار التصفية"، ودعا

كافة المنظمات النقابية في العالم إلى "التضامن مع العمال المصريين في مواجهة عمليات التصفية التي تشهدها المؤسسات الصناعية المصرية الكبرى".

**** وأرسلت حنان سلمان، رئيسة الدائرة النسوية للنقابات الجديدة في فلسطين، رسالة باسم عاملات فلسطين أكدت فيها "نعلن تضامننا الكامل مع عمال الحديد والصلب في مصر الذين يتعرضون لأبشع هجمة رأسمالية متوحشة تطال رزقهم وحقوقهم ومكاسبهم وحرياتهم النقابية، وإننا نضم صوتنا إلى أصواتهم في الدفاع عن حقهم في العمل والدفاع عن تاريخهم الطويل من العمل الشاق المضني الذي بنت منه مصر تاريخا مشرقا من الصناعة العربية الإفريقية."**

**** وأصدر اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية الجديدة بياناً أكد فيه: "إننا في اتحاد عمال النقابات الجديدة في فلسطين نعلن دعمنا المطلق لعمال الحديد والصلب في حلون"، وأضاف "انسجامًا مع مبدأ التضامن النقابي والدولي مع العمال في كافة أنحاء العالم الذين يتعرضون لأبشع هجمة من قبل الرأسمالية المتوحشة للانقضاض على رزقهم نعلن تضامننا المخلص مع عمال الحديد والصلب المصريين".**

**** وفي الأول من فبراير أرسل الاتحاد الدولي للنقابات برقية إلى رئيس الوزراء المصري، يدعو فيها الحكومة المصرية لـ"وقف عملية تصفية شركة الحديد والصلب بشكل عاجل"، مشيراً إلى أنه يمثل 200 مليون عامل على مستوى العالم, ومؤكداً أن "اتخاذ هذا القرار في غياب التشاور مع العمال سيكون له تأثير كبير حياة 8000 عامل و 7500 أسرة ستحرم من دخل ثابت خلال هذه الفترة الصعبة".**

**** وأصدرت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المغرب بياناً، أكدت فيه أنه "انسجامًا مع مبدأ التضامن النقابي الدولي مع العمال في كافة أنحاء العالم الذين يتعرضون لهجمة رأسمالية متوحشة تستهدف حقوقهم ومكتسباتهم وحرياتهم النقابية، نتضامن مع عمال شركة الحديد والصلب المصرية المعتصمين للدفاع عن حقهم في العمل".**

**** وأرسل كاثرين فينجولد، المدير الدولي للاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية، برقية إلى رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، بالنيابة عن أكثر من 12 مليون عضو في الاتحاد الأمريكي، أكد فيها تضامن الاتحاد "مع 7200 عامل في شركة الحديد والصلب المصرية، الذين شاركوا في اعتصام لمدة خمسة عشر يومًا للاحتجاج على قرار تصفية الشركة". ودعا إلى "احترام حق هؤلاء العمال من خلال إشراك ممثلين من اختيارهم للتفاوض بشأن هذه القرارات المهمة التي تؤثر على حياتهم وسبل عيشهم. وان تجد الإدارة أرضية مشتركة لتطوير الحلول التي تضمن استدامة الشركة مما سيقع بالفائدة على جميع الأطراف والاقتصاد بشكل عام. ويتمتع هؤلاء العمال بخبرة واسعة، ويمكنهم تقديم اقتراحات لتطوير الشركة وتنفيذ التعديلات لضمان استمرار عملها".**

**** وفي 18 فبراير وجه اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق رسالة تضامن مع عمال الحديد والصلب في مصر جاء فيها "نحيي نضالكم وصمودكم بوجه الإجراءات الرامية إلى تصفية مصانع الحديد والصلب العريقة، هذه الإجراءات كما هو معلوم، هي ترجمة لسياسات الحكومة المتطابقة مع سياسة البنك الدولي وصندوق النقد. إن صمودكم يلهم الملايين في**

العالم على الصمود ومواجهة السياسات المماثلة.. إننا نعتبر تقوية نضال عمال الصناعة في العراق بوجه الخصخصة وتصفية القطاع العام، هو تقوية للجبهة العمالية على الصعيد العالمي. وسيكون نصركم نصراً لعمال العراق، مثلما سيكون تقدمنا في النضال ضد السياسة الاقتصادية الرأسمالية في العراق تدعيماً وتقوية لنضالكم.. إنه وقت بناء جبهة عمالية عالمية واسعة من العمال المقاومين للخصخصة والنيوليبرالية وهيمنة الاحتكارات العالمية المتوحشة. والأمثلة كثيرة في أكثر من بلد، وسيكون تشكيل الروابط بينها وبناء سياسة طبقية عامة، هو السبيل لانتصارها ".

بهيجة حسين

هل نبدأ بكتابة خبر انهيار عقار جسر السويس ، أم نترك شهود العيان يصفون وقائع انقلاب قطار سوهاج ، وهل سنتذكر حريق برج فيصل الذي اشتعل في شهر فبراير الماضي ؟ لكن وأيا كان ما سوف نبدأ به فأننا ومع كل كارثة تقع سنستعيد ذكري ضحايا كوارث سابقة وقعت في عموم البلاد علي أرض المحروسة وسوف نكرر الحقيقة الراسخة والواضحة وهي أن الفساد هو صانع وراعي وحامي هذه الكوارث ، وأن الفاسدين في مواقعهم هم من يأكل لحم ويشرب دم المصريين .

بداية وبلغة الأرقام ووفقا لمنظمة الشفافية الدولية فقد احتلت مصر المركز 117 من أصل 180 في مستوي الفساد ويأتي ترتيبها ال 11 في الدول العربية - تقرير 2020 - وبعيدا عن لغة الأرقام فما حدث انه وفي يوم 27 مارس عام 2021 انهار عقار في جسر السويس بالقاهرة وراح ضحية الانهيار 25قتيلا و25 مصابا و العقار المنهار تم بناءه دور أرضي استخدم كثلاجة لحفظ اللحوم والخضروات وأربعة طوابق ، وقرر المالك تحويل الطابق الأرضي والأول إلي مصنع للملابس وبناء

خمسة طوابق إضافية بدون ترخيص ، و نطرح الأسئلة المعادة و المكررة عند وقوع كارثة بهذا الحجم : ما حجم الأعمال التي تمت لإعادة هيكلة الطابقين الأرضي والأول التي تمت بالضرورة لتناسب تشغيل مصنع ؟ ثم نأتي لبناء خمسة طوابق إضافية كاملة المرافق وتم تسكينها

بالفعل والسؤال : من سهل هذه الجرائم القاتلة ومن المسئول ومن رأي وصمت ومن وافق ومنح الترخيص وكم قبض رشوة أكل بها لحم المصريين وشرب بها دمائهم ؟ وهل نكرر أن فساد المحليات استشري في جسد البلد كالسرطان ، وأصبح ضارب بجذوره في الأرض وأصبح الفساد مؤسسي يمارس من القمة للقاع بدقة ونظام وقوانين تحكم مؤسسة الفساد !

هذا هو القانون الذي يحكم مؤسسة الفساد وهذه هي قواعده . كائن المفروض أنه إنسان لكنه وإذا كان قادرا علي الإثراء السريع بالرشوة وبفتح أبواب الفساد علي مصارعها فلما لا إذا كان الفساد هو الباب الملكي للثراء .

وهذا هو القانون نفسه الذي حكم بناء برج فيصل المحترق علي أرض الدولة وهؤلاء الفاسدون هم من نفذوا القانون بالتمكين من الأرض والتصريح بالبناء و إدخال المرافق . إنها جريمة مكتملة الأركان يروح ضحيتها أرواح وأعمار وحق المواطنين في السكن الآمن المستقر المدفوع فيه شقاء العمر والعمر نفسه.

ونأتي للوجه الآخر للفساد وهو الإهمال الذي مستحيل أن ينمو ويستفحل بعيدا عن الحاضنة الميكروبية والجرثومية للفساد ولن تكون كارثة سقوط قطار سوهاج الكارثة الأخيرة في واقع غابت عنه الشفافية ، واقع لم يعد يكترث لقيمة الخبرة والتدريب والتعليم خاصة في مرفق كمرفق السكة الحديد . واقع لم تضع فيه الحكومة أهمية لإصلاح وتطوير مرفق حيوي يخص وبشكل خاص فقراء الشعب المصري ، وبينما وزير النقل يتفاخر بالقطار الكهربائي والمونوريل لازالت قطاراتنا التي تحصد الأرواح تعمل بوسائل يدوية ، ويقوم علي قيادتها من لم تهتم الدولة بضرورة تأهيلهم وتدريبهم بشكل دوري . وبالمناسبة هيئة السكك الحديد لديها مراكز وورش للتدريب لا نعرف وضعها الآن ولا يأتي ذكرها فى خبر أو حديث .

والآن ما العمل ؟ لن نعيد اختراع العجلة كما يقال ، أمامنا طريق واحد وذلك بشن حرب رادعة ضد الفساد وتوأمه الإهمال حرب بفتح ملفات كافة المؤسسات المعنية بتقديم خدمات للمواطنين ، ومراقبة صارمة للقائمين علي تقديم هذه الخدمات بداية من الذي يطلب " حق الشاي يا بيه " وحتى رأس المؤسسة أو الجهة مع قياداتها الوسيطة والذين وفي غفلة من الزمن أصبحوا يملكون الشاليهات والسيارات والفيلات بل وأحيانا تكون رشوتهم " حج بيت الله الحرام" كما حدث مع نائبة محافظ الإسكندرية منذ نحو عامين تقريبا وكعضوية أحد النوادي كرشوة لوزير سابق . وبالمناسبة أيضا لم يكن الحج ولا عضوية النادي فقط هما " النفحة " أو " اللقمة الطرية " الوحيدة كان هناك الكثير من النفحات و"الهبرات جمع هبرة"

نسأل مرة أخري وماذا بعد ؟ ولماذا لا نسترشد بتجارب دول نجحت في محاربة الفساد أو علي الأقل قلمت أظافره ؟ ثم هل من المستحيل إعادة الحياة لقانون قديم يوجه لمن تظهر عليهم مظاهر الثراء ذو الرائحة الكريهة بسؤال " من أين لك هذا " .

حقا أن أرواحنا وأعمارنا ولحمنا الذي يأكله الفساد والإهمال ودمنا الذي يشرباه أغلي ما تملكه مصر ونحن نستحق أن تبدأ مواجهة شرسة لمن يغتالون حقنا في الحياة .

تحويل التعليم إلى مجال للاستثمار المحلي والأجنبي
يهدد الهوية المصرية والتنمية الوطنية وحقوق الفقراء

طارق الهواري

"التعليم حق لجميع المواطنين كالماء والهواء" عبارة أطلقها طه حسين عندما كان وزيراً للمعارف، رغم خضوع مصر وقتها للاحتلال الإنجليزي وهيمنة السراي وطبقة كبار الملاك على الحكم في مصر، وبدأ تطبيق هذه المقولة جزئياً على التعليم قبل الجامعي، ثم تم تعميمها على التعليم الجامعي بعد ثورة 23 يوليو 1952، إلا أنه بعد انتهاج سياسة الانفتاح الساداتي منتصف السبعينيات التي استهدفت تدريجياً خصخصة قطاعات الإنتاج ثم قطاعات الإسكان والتعليم والصحة تباعاً، تحولت هذه المجالات من حقوق للمواطنين إلى مجالات للاستثمار الخاص، وفقاً لسياسة تتبناها دولة الرأسمالية الطفيلية والريعية التابعة التي هيمنت على الحكم منذ 1971. .

لم يعد للتعليم سياسة وطنية تحكمه وتنعكس في نظامه ومناهجه وأساليبه بما يخلق أجيالاً مرتبطة بالوطن وبخطط التنمية والإنتاج، ومن مظاهر ذلك إهمال التعليم الفني (الصناعي والزراعي) ومراكز التدريب والتأهيل المهني التي انتشرت عندما كانت مصر تنتهج سياسة تنموية وطنية في الستينات، بل أصبح يستهدف إنتاج الكوادر اللازمة للاقتصاد الريعي والخدمي والبيزنس المحلي والأجنبي المهيمن الآن، ولم يعد يخدم غرض المعرفة العلمية والمهنية، ولا تنمية القدرة على التفكير والبحث والابتكار، ولم يعد وسيلة الفقراء لتحسين أحوالهم الاجتماعية والمعيشية، بل أصبح طارداً للفقراء، بعد أن صارت تكاليفه عبئاً ثقيلاً لا يقدر عليه أبناء شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، فضلاً عن أبناء العمال وفقراء الفلاحين والمهمشين وصغار ومتوسطي موظفي الدولة.

قبل ثورة 1952 كانت مجانية التعليم تقتصر فقط علي التعليم ما قبل الجامعي، ولكن شملت المجانية فيما بعد الجامعة. وقد مرت البلاد بكثير من الظروف والاحداث وخصوصا بعد الانفتاح الاقتصادي في السبعينات، وتزايد الفروق الطبقية في المجتمع المصري، وهيمنة رأسمالية المضاربين ووكلاء الشركات الأجنبية والاستثمار الريعي وكبار المستوردين ومحتكري النشاط السري الأسود (تجار العملة والمخدرات) ونشأة شرائح عليا من الطبقة الوسطي تتميز عن باقي الطبقات الشعبية بمظاهر استهلاكية جديدة؛ ثقافية ومادية. كل ذلك هز الاسس الاجتماعية التي بُنيَت عليها مجانية التعليم؛ فتلك المجانية لا تقتصر فقط علي المصاريف الرمزية التي تتقاضاها الجامعات الحكومية الي الان، بل تشمل ايضا سياق عام من المساواة يضمن تكافؤ الفرص.

ونتيجة لتلك التغيرات الاجتماعية والسياسية ارتفع عدد الجامعات الخاصة بمصر ليصل إلي

25 جامعة متعددة الجنسيات أمريكية وبريطانية وكندية ويابانية، بل وسعودية كما هو مخطط الآن لغزو جامعة القاهرة، وترتفع مصروفات تلك الجامعات الي ارقام فلكية؛ فأي مواطن ستخرجه تلك الجامعات؟ وبأي فكر ومصالح يرتبط؟ وتتساوي مصروفات اقل جامعة في السنة مع المرتب السنوي لموظف حكومي فوق المتوسط. وبالطبع لتلك الجامعات طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة المجتمع المصري العادي مما يهدد بقوة الهوية الوطنية عند الملتحقين بها.

لقد نشأ بيزنس تلك الجامعات نتيجة السياسة الاستثمارية الجديدة إضافة إلى زيادة الطلب عليها، من أبناء الأثرياء والشرائح العليا من الطبقة الوسطي تريد الحصول علي تعليم مختلف عن نظيره لدي الجامعات المصرية، بالاضافة الي عدم رغبتهم في اختلاط ابنائهم بأبناء الطبقات الاخري وإحاطتهم بسياج ذي طابع ثقافي ينتمي إلى الخارج الرأسمالي أكثر من انتمائه للداخل المصري. ويتوجه البعض للجامعات الخاصة لانه لم يحالفه الحظ في الالتحاق في جامعة حكومية ذات تخصص معين بسبب نظام التنسيق بالثانوية العامة (الذي يحتوي علي قدر كبير من انعدام تكافؤ الفرص).

والامر لا يقتصر فقط علي الجامعات الخاصة بل يمتد ايضا الي انظمة التعليم الخاصة ما قبل الجامعية، مثل الدبلومة الامريكية. فالملتحق بتلك الانظمة يستطيع خوض الامتحانات اكثر من مرة لتحقيق درجات عالية تمكنه من الالتحاق بالكليات العليا في الجامعات الحكومية، ولتلك الانظمة نظام تنسيق خاص بها؛ اي انها لا تتبع التنسيق العام للجامعات المصرية وبالتالي تزيد حدة تفاوت الفرص بين الطلاب . ومؤخرا، افتتحت الكثير من الكليات الحكومية اقساماً خاصة بداخلها حيث يقوم الطالب بدفع مصاريف اضافية علاوة علي المصاريف الاصلية ليلتحق بتلك الاقسام. وتتراوح تلك المصاريف من بضعة الاف الي ما يقارب مصاريف الجامعات الخاصة.

ويدعي البعض ان النجاح في اي نظام تعليمي يرجع فقط الي جهد الفرد وقدراته العقلية وارادته لتحقيق النجاح. ولكن الانسان لكي

يستطيع ان ينجز ويتفوق دراسيا يحتاج الي توافر سبل الراحل العقلية والجسدية، وتلبية كامل احتياجاته من مأكل وملبس ومسكن، وعدم اشغال وقته باعمال اخري بجانب الدراسة. والتفاوت الطبقي يجعل من الصعب تحقيق المساواة اللازمة لاتمام مجانية التعليم. هكذا يسير الامر في الثانوية العامة والجامعات الحكومية. وحتي ان حصل طالب متواضع الحال علي مجموع يؤهله للالتحاق بكلية مثل الطب أو الهندسة أو الصيدلة، سيجد صعوبات مادية في توفير ثمن للسكن وشراء الكتب (وهي اساسيات لا بديل عنها) مما سيضطره للعمل من اجل توفير ذلك، ويقلل من قته المتاح للدراسة، وسيؤثر كل ذلك علي مستواه الدراسي، بينما يلجأ أبناء الأثرياء للرفع من مستواهم الدراسي إلى الدروس الخصوصية، والتي تسمي في الجامعة باسم "كورس". والخلاصة أن غياب المشروع الوطني على المستوى القومي، هو أحد متطلبات السياسة الخادمة لمصالح الطبقات المهيمنة التي ترتبط برؤى ومصالح أجنبية، والتي من نتائجها الطبيعية تحويل حق المواطنين في التعليم إلى مجال للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وحرمان الفقراء والكادحين والمهمشين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من حقهم في التعليم الذي من المفترض أن يكون كالماء والهواء.

الفن التشكيلي

قصة تَحَوَّل.. من المصنع إلى المرسم

عن الفنان المصري المعاصر " فتحي عفيفي " ابن الطبقة العاملة

كتب : أحمد عبد الفتاح

نحن نبني، ونريد الفن الباني للنفس، لا الفن الذي يفكك الشعور بواجب التضامن مع كل الناس، نحن نعمل لرفع البناء ثم لرفع البناء".. بهذه الكلمات يعبر الكاتب والشاعر والفنان "عبدالرحمن الخميسي" عن الفن الذي يريده، الفن الذي يعتقد أنه وسيلة بناء مجتمع جديد أكثر تطوراً، بل هو فن يدفع المجتمع دفعاً نحو التطور. التطور الذي لم يكن يوماً قراراً فردياً، بل قراراً مجتمعياً يدفع ثمنه الاغلبية الساحقة من أفراد المجتمع. لذلك "علي الفن أن يعبر عن هذه الغالبية ليكن عوناً لها ومرشداً ومحفزاً، وهذه هي بعض من المعايير التي تضيف إلي الفن قيمة ومبرر اجتماعي عبر المضمون جنباً إلي جنب القيم الجمالية، ويكون بهذا الشكل والمضمون حسب تعبير كاجان، مؤلف كتاب "الفن والاستقبال الفني"، "تلاحم وتداخل متبادل عميق بين كل من الشكل والمضمون، حيث لا توجد بينهما حدود فاصلة، بل علي العكس، فإن كل شيء في العمل يبدو شكلاً، وفي نفس الوقت، فإن كل شيء هو مضمون."

هذه المعايير التي تنطبق تماما علي الفنان المصري المعاصر" فتحي عفيفي "، ابن الطبقة العاملة، الذي لم يكتف بأن يكون منتجاً صناعياً فقط، كونه أخصائي فني بمصنع 54 الحربي، بل اختار أن يضيف إلي عمله التعبير من خلال الفن التشكيلي عن ابناء طبقته الاجتماعية، فدرس الفن علي أيدي كبار الفنانين في القسم الحر بكلية الفنون الجميلة، ليصبح بعد ذلك فناناً عالمياً بما سجلة من موضوعات أبطالها، قاطني المناطق الشعبية، وعمال منتجين استطاع بريشته ان يكون صوتا لهم.

عند مشاهدة لوحات الفنان فتحي عفيفي، وجدت ثلاث لوحات تمثل بثلاثيتها يوم عمل عامل المصنع، مصور في ثلاثة مشاهد، كما رآها بعينه وحسها بوجدانه .

يتبع

اللوحة الاولي (الطريق):

مجموعة من العمال، وقد اختار ان يصورهم بلونين فقط الابيض والاسود، دائما ما وجد الفنان ان الابيض والاسود هما الاختيار الافضل للتعبير في لوحاته، فهل لهذين اللونين رمزية او مدلول ما أراد بهما أن يعبر عن شيء ما بداخله؟ هل من الممكن ان يعبر الاسود عن يوم طويل يمتلئ بالعمل والكدح المتواصل دول كلل أو ملل؟ هل يعبر الأبيض عن الأمل الذي يشعر به العاملون زملاؤه بأن مآلهم الجنة لا محاله جزاء لهذه الطبقة المعطاءة ؟ أم أنها الألفه التي يشعر بها كلما نظر في وجوههم؟ علي أي حال نجد تلك المجموعة من العمال في وضع الاستعداد لركوب درجاتهم التي اعتادوا الذهاب بها الي المصنع القريب من مساكنهم، فالدراجة كانت وسيلة المواصلات الأفضل والأرخص بالنسبة لهم.

اللوحة الثانية (المواجهة):

فور النظر إليها تدرك حجم ما بها من مواجهة وتحد بين العمال من جانب والآلات من جانب آخر، فهي تمثل التقاط العمال لأنفاسهم فور وصولهم إلي المصنع حيث يجدون الآلات العملاقة في انتظارهم لتلتهم ما يمتلكون من وقت وجهد. رسم الآلات في حجم مبالغ في ضخامته يرمز لما لها من قوة جبارة ابتكرها الإنسان عبر السنين، فهي محصله جهده وابتكاره لتصبح بعد ذلك قيداً عليه، ولكننا لسنا بصدد لوحة عدمية تريد أن تقول لنا إننا أصبحنا في وضع الضعيف وإن هذا الوضع لن يتغير أبداً، بل بصدد لوحة ترسم لنا علي الجانب الأيمن المواجه للآلة جمهور العمال وقد تجمعوا في كتله بشرية متحدة تحت هدف واحد، وهو السيطرة علي الآلة وخلق القيمة.

في اللوحة الثالثة (الالتحام):

نجد آلة ضخمة يقوم ثمانية عمال بتشغيلها، العمال نكاد نميز وجوههم البارزة من بين أجزاء تلك الآلة، أما اطرافهم وباقي أجزاء أجسادهم فنجدها وكأنها انصهرت مع الآلة في اتحاد عضوي لتحقيق هدف منشود. هكذا يتم البناء بشقية الصناعي والفني ...

يتبع : ثلاث لوحات للفنان " فتحي عفيفي "

اللوحة الاولى

اللوحة الثانية

اللوحة الثالثة